

بنك السودان المركزي



الخطة الإستراتيجية 2012-2016م

بنك السودان المركزي

الخطة الإستراتيجية الخمسية الثانية

i	ملخص
1	فهرس المحتويات
2	مقدمة
الفصل الأول - بنك السودان المركزي	
3	نبذة تعريفية (النشأة)
3	الأهداف - الوظائف والأغراض الأساسية
6	الشركاء الإستراتيجيون
7	الهيكل التنظيمي للبنك
الفصل الثاني - منهج إعداد الخطة الإستراتيجية	
11	منهجية إعداد الخطة الإستراتيجية
12	تحليل البيئة الداخلية والخارجية
12	التحديات التي تواجه البنك والفرص المتاحة
الفصل الثالث - الرؤيا ، الرسالة ، القيم الجوهرية	
16	رؤيتنا
16	رسالتنا
16	قيمنا الجوهرية
الفصل الرابع - الأهداف الإستراتيجية	
17	الأهداف الإستراتيجية الوطنية للدولة
17	الأهداف الإستراتيجية للبنك
الملاحق . (تحليل البيئة الداخلية والخارجية . SWOT Analysis)	

مقدمة

إتجه بنك السودان المركزي منذ عام 2006م منهجاً متكاملًا للتخطيط الإستراتيجي ، حيث تم إنشاء إدارة مختصة للتخطيط الإستراتيجي لتقوم بإعداد الخطط القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل .

تولى إدارة البنك اهتماماً كبيراً بعملية متابعة تنفيذ هذه الخطط ، وذلك من خلال إستخدام العديد من مؤشرات القياس العلمية الحديثة .

إعتمد البنك منهج التخطيط الإستراتيجي كنموذج للعمل ليكون مرتكزاً للتطوير والتحديث المستمر لآليات العمل ، ويتم عادة إعداد الخطة الإستراتيجية للبنك إستناداً لموجهات الخطة الإستراتيجية القومية الشاملة للدولة ، وتستمد الخطة برامجها وأنشطتها من التوجه العام ومقتضياته ، وذلك إستناداً لرؤية البنك ورسالته الموضوعية .

تمثل الخطة الإستراتيجية الخمسية للبنك (2012 – 2016) البرنامج الثاني من عمر الخطة ربع القرنية للدولة ، ولقد إرتكزت هذه الخطة على البرنامج الإسعافي الاقتصادي 2011-2013 ، حيث تأتي في ظل ظروف يشوبها الكثير من التعقيدات والتحديات وبلادنا تستشرف مرحلة جديدة بعد إنفصال دولة جنوب السودان .

إستهدفت الخطة النهوض بأداء القطاع المصرفي من خلال التبنى المستنير للمنهجيات العلمية والعملية الحديثة .

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الأول - بنك السودان المركزي

1/1 نبذة تعريفية (النشأة):

بعد أن نال السودان استقلاله برزت الحاجة لوجود بنك مركزي يحل محل الجهات التي تقوم بتنفيذ مهامه وذلك لتنظيم عملية إصدار النقود ورسم وتنفيذ السياسات النقدية والتمويلية بغرض توجيه التمويل لخدمة القطاعات الاقتصادية وبناء جهاز مصرفي قوى وفاعل لخدمة متطلبات التنمية الاقتصادية في البلاد، ومما زاد الحاجة لوجود بنك مركزي تبنى الدولة لبرامج اقتصادية طموحة في ذلك الوقت مما حتم ضرورة إيجاد سياسات نقدية وتمويلية تواكب وتلائم تلك البرامج الطموحة للاقتصاد السوداني .

ولتحقيق ذلك وفي أواخر ديسمبر 1956 تم تشكيل لجنة من ثلاثة خبراء من بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لعمل دراسة مستفيضة في هذا الشأن والنظر في إمكانية إنشاء بنك مركزي بالسودان . بعد أن فرغت اللجنة من الدراسة ، رفعت توصياتها وتبع ذلك إصدار قانون بنك السودان لسنة 1959 ، وبدأ العمل في فبراير 1960 كمؤسسة قائمة بذاتها لها شخصيتها الاعتبارية وصفة تعاقدية وخاتم عام ويجوز لها التقاضي باسمها بصفتها مدعية أو مدعى عليها .

2/1 الأهداف - الوظائف والأغراض الأساسية:

قام بنك السودان المركزي بأداء دوره الوظيفي وفقاً لأغراضه الأساسية ووفقاً لقانونه الذي أدخلت عليه عدة تعديلات لتواكب التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الدولة ، ويمكن حصر ذلك من خلال ثلاث مراحل على النحو الآتي :

المرحلة الأولى : قبل أسلمة الجهاز المصرفي :

ظل بنك السودان المركزي منذ إنشائه عام 1960 وحتى عام 1984م يستخدم العديد من أدوات السياسة النقدية والمالية المباشرة وغير المباشرة التي تمكنه من أداء دوره كبنك مركزي ، ومن ضمنها التحكم في الكتلة النقدية باستخدام معدلات أسعار الفائدة وتغيير نسب الاحتياطي النقدي ، والتوجيه المباشر عن طريق وضع حدود قصوى للتمويل (سقوف ائتمانية) وغيرها من الوسائل الرقابية التقليدية .

المرحلة الثانية: بعد أسلمة الجهاز المصرفي :

قام بنك السودان المركزي بعد أسلمة الجهاز المصرفي بالتخلص من أذونات الخزانة والسندات الحكومية التي كانت تطبق عليها أسعار الفائدة ومن ثم تم إصدار صكوك مالية تتوافق مع النظام الإسلامي ، وقام البنك بدوره في تعميق إسلام الجهاز المصرفي ، حيث تم إنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية في عام 1992م وذلك لضمان تنقية المعاملات المصرفية من شبهة الربا ، كما أن البنك استمر في أداء دوره كبنك للحكومة المركزية وحكومات الولايات والهيئات والأجهزة الحكومية وشبه الحكومية وذلك بحفظ وإدارة حساباتها المحلية والأجنبية هذا فضلاً على أنه يؤدي دوره كمقرض للحكومة ومقرض أخير للبنوك ، كما ظل يساهم في رؤوس أموال بعض المصارف والمؤسسات المالية بغرض التنمية والترويج لبعض أهدافه وسياساته .

وصدر قانون بنك السودان لسنة 2002م في ديسمبر منه حيث حددت المادة (6) أغراض البنك في الآتي :

(أ) إصدار العملة بأنواعها ، وتنظيمها ومراقبتها والإشراف عليها .

(ب) إصدار السياسات النقدية والتمويلية وإدارتها بالتشاور مع الوزير (وزير المالية والاقتصاد الوطني) بما يحقق الأهداف القومية للاقتصاد الوطني .

(ج) تنظيم العمل المصرفي ورقابته والإشراف عليه والعمل على تطويره وتنميته ورفع كفاءته بما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة .

(د) العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي واستقرار سعر صرف الجنيه السوداني .

(هـ) العمل باعتباره بنكاً للحكومة ومستشاراً ووكيلاً لها في الشؤون النقدية والمالية .

(و) الالتزام في أدائه لواجباته وتحقيق أغراضه وممارسة سلطاته وإشرافه على النظام المصرفي بأحكام الشريعة الإسلامية .

المرحلة الثالثة: بعد توقيع إتفاقية السلام الشامل مع جنوب السودان :

بعد أن تم توقيع اتفاقية السلام الشامل في 2005 م تم تعديل قانون بنك السودان لسنة 2002م ليستوعب المتغيرات التي طرأت على القطاع المصرفي حيث حدد طبيعة النظام المصرفي والبنك وفروعه في المادة الخامسة منه كما يلي:

(1) يتكون النظام المصرفي السوداني من نظام مصرفي مزدوج احدهما اسلامي في شمال السودان والآخر تقليدي في جنوب السودان.

(2) يكون المركز الرئيسي للبنك بالخرطوم ويجوز له أن ينشئ فروعاً أو وكالات داخل السودان وأن يعين مراسلين خارج السودان.

(3) ينشأ بنك جنوب السودان كفرع من البنك المركزي ليقدم بالإضافة إلى مهامه الأخرى الخدمات المصرفية التقليدية بجنوب السودان بما في ذلك اصدار التراخيص للمؤسسات المالية وفق الاسس والضوابط التي يصدرها المجلس (مجلس ادارة بنك السودان المركزي) ويتولى ادارة بنك جنوب السودان احد نائبي المحافظ ويكون مسؤولاً امام المحافظ عن ادارة النظام المصرفي التقليدي بجنوب السودان كنافذة من نوافذ البنك وفقاً لقوانينه وسياساته وضوابطه.

(4) تكون للبنك شخصية اعتبارية قائمة بذاتها وصفة تعاقبية مستديمة وخاتم عام وله حق التقاضي باسمه.

كما حددت المادة 6 من القانون مسؤوليات البنك الاساسية كما يلي:

تكون للبنك الأغراض الآتية :-

(أ) تأمين استقرار الاسعار والحفاظة على استقرار سعر الصرف وكفاءة النظام المصرفي واصدار العملة بانواعها وتنظيمها ومراقبتها .

(ب) وضع السياسة النقدية وتنفيذها اعتماداً في المقام الاول على آليات السوق بما يساعد على تحقيق الاهداف القومية للاقتصاد القومي الكلي بالتشاور مع الوزير (وزير المالية والاقتصاد الوطني) .

(ج) تنظيم العمل المصرفي ورقابته والإشراف عليه والعمل على تطويره وتنميته ورفع كفاءته بما يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة .

(د) العمل باعتباره بنكاً للحكومة ومستشاراً ووكيلاً لها في الشؤون النقدية والمالية .

(هـ) الالتزام فى أدواته لواجباته وتحقيق أغراضه وممارسة سلطاته وإشرافه ورقابته على النظام المصرفى بأحكام الشريعة الإسلامية والإعراف المصرفية التقليدية .

3/1 الشركاء الإستراتيجيين للبنك :

يمثل الشركاء الإستراتيجيون للبنك المركزى الأطراف ذوى الصلة بنشاط البنك والذين يتم التعاون معهم لتحقيق رؤية البنك ورسائله وأهدافه على المستوى الحلى والإقليمى والدولى وهم على النحو الآتى :

أ/ الجهات الدولية والإقليمية وتشمل :

- المؤسسات المالية الدولية : كصندوق النقد الدولي - البنك الدولي - صندوق النقد العربى - البنك المركزى - المراسلون بالخارج .

- المؤسسات الحكومية الأجنبية : كالبنوك المركزية للدول وأجهزتها المصرفية التابعة لها .

ب/ الاجهزة الحكومية الوطنية وتشمل :

- الوزارات والجهات ذات الصلة : مثل وزارة مجلس الوزراء ووزارة رئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية ووزارة الداخلية ووزارة المالية و الاقتصاد الوطنى ووزارة الاستثمار ووزارة التجارة الخارجية ووزارة الثقافة والإعلام وشركة مطابع السودان للعملة وشركة سك النقود السودانية .

- الجهاز المصرفى والمالى السودانى : (المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية وإتحاداتها) .

- المؤسسات غير الحكومية : إتحاد عام أصحاب العمل السودانى وغرفه وشعبه المختلفة ، إتحادات المهندسين والإستشاريين والمقاولين . . . الخ .

- المؤسسات الأكاديمية : كالجوامع والمعاهد الأكاديمية ومراكز التدريب .

- مؤسسات المجتمع المدنى السودانى .

4/1 الهيكل التنظيمي لبنك السودان المركزي :

1/4/1 إعادة هيكلة بنك السودان المركزي في العام 2005م :

منذ قيام بنك السودان كبنك مركزي تم اعتماد هيكل تنظيمي مكون من إدارات وأقسام يربط بينها طبيعة العمل المتشابه أو المتكامل . وقد حدثت تغييرات عديدة على هيكل البنك وذلك تبعاً للحاجة الإدارية والوظيفية حيث تم إنشاء إدارات جديدة أو إلغاء إدارات قائمة لم يعد هناك إحتياج لها أو دمج إدارات مع إدارات أخرى أو اعتماد إختصاصات لم تكن موجودة ، ويتكون البنك حالياً من مجلس الإدارة ، الإدارة العليا والقطاعات والفروع .

و جاءت فكرة إعادة هيكلة البنك كضرورة لمواكبة التغييرات في مهام البنوك المركزية في جميع دول العالم في الفترة 2004-2005 ، وتزامن ذلك في السودان مع الحاجة لإعادة هيكلة البنك المركزي وفقاً لمقررات إتفاقية السلام التي دعت إلى إنشاء نافذتين للعمل المصرفي إحداهما للعمل المصرفي الإسلامي في الشمال ، والأخرى للعمل المصرفي التقليدي في الجنوب (البند 14-1 من إتفاقية قسمة الثروة الموقعة في يناير 2005م) . كما نصت الفقرة (14-2) على إنشاء بنك جنوب السودان كفرع لبنك السودان المركزي . وتبع ذلك في المادة (14-3) أن يكون محافظ بنك السودان المركزي نائبان ، أحدهما في الشمال مسؤول عن نافذة العمل المصرفي الإسلامي والثاني في الجنوب مسؤول عن نافذة العمل المصرفي التقليدي .

لهذا الغرض إستعان بنك السودان في منتصف عام 2005م بمجرباء من صندوق النقد الدولي عكفوا على دراسة وضع الهيكل التنظيمي الساري آنذاك ، وجاءت مقترحات الدراسة في فبراير 2006 بتقسيم البنك إلى (5) قطاعات حسب مهامه وذلك على النحو الآتي :

قطاع مسؤول عن السياسات

قطاع مسؤول عن العمليات

قطاع مسؤول عن الدعم والمساندة

قطاع مسؤول عن المصارف والمؤسسات المالية .

قطاع يضم الإدارات الإستشارية والتنفيذية للسيد المحافظ .

وإستناداً إلى الدراسة التي أعدتها لجنة الخبراء تم إنشاء إدارات عامة جديدة لتستوعب بعض المستجدات في أعمال البنك المركزي ، كما تم إنشاء خمس لجان عليا متخصصة برئاسة المحافظ ونائبيه وعضوية المساعدين ومديري عموم الإدارات المعنية ، وهي تجتمع بصورة دورية لمناقشة السياسات الخاصة بكل قطاع ، وتعمل على ضبط وتفعيل أعمال البنك ، والعمل على ربط وتكامل عمل القطاعات المتخصصة كضرورة اقتضتها إعادة هيكله البنك المركزي واستحداث نظام القطاعات .

وأصدر محافظ بنك السودان المركزي في عام 2006م القرار الإداري الخاص بإعادة تنظيم الهياكل الإدارية والتنظيمية لبنك السودان المركزي، على النحو التالي :-

أ/ قطاع مكتب المحافظ :

- يضم ثلاث إدارات عامة هي :
- الإدارة العامة للخدمات التنفيذية .
- الإدارة العامة للمراجعة الداخلية .
- الإدارة العامة للشؤون القانونية .
- وحدة الدين الخارجي .
- وحدة الأمن والسلامة .

ب/ قطاع الإدارة والخدمات :

- يضم أربع إدارات عامة ، مهامها الأساسية تقديم الدعم والمساندة لإدارات البنك وهي :
- الإدارة العامة للموارد البشرية .
 - الإدارة العامة لتقنية المعلومات .
 - الإدارة العامة للشؤون الهندسية والاصول والخدمات .
 - الإدارة العامة للحسابات العمومية والشؤون المالية .

ج/ قطاع الصيرفة والعملية :

مهامه الأساسية إصدار النقود ، بجانب تنفيذ العمليات المصرفية ، ويضم الإدارات التالية :

- الإدارة العامة للإصدار .
- الإدارة العامة للعمليات المصرفية .

د/ قطاع المؤسسات المالية والنظم :

مهامه الأساسية تنظيم وتنمية ومراقبة أداء الجهاز المصرفي بالإضافة إلى تطوير وسائل الدفع تحت إشراف إدارة مختصة

بنظم الدفع ، كما تتبع للقطاع وحدة للتمويل الأصغر ، والإدارات العامة للقطاع هي :

- الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي .
- الإدارة العامة للرقابة المصرفية .

هـ / قطاع الإقتصاد والسياسات :

وهو القطاع المختص بوضع وتنفيذ السياسات النقدية ، والإدارات العامة للقطاع هي :

- الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء .
- الإدارة العامة للأسواق المالية .

1/4/2 مجلس إدارة بنك السودان المركزي :

حسب التعديل الذي تم في الدستور الإنتقالي وقانون بنك السودان المركزي لعام 2005 فإن مجلس إدارة بنك السودان

المركزي يتكون من تسعة أعضاء على النحو التالي :

رئيساً

المحافظ

عضوين

نائبين للمحافظ

سنة أشخاص من ذوي الكفاءة يعينهم رئيس الجمهورية وفقاً لأحكام المادة (58-2-ج) من الدستور ويكون المجلس

مسؤولاً لدى رئاسة الجمهورية وضم المجلس في عضويته ثلاثة أعضاء من جنوب السودان يمثلون 30% منه بمقتضى المادة

(58-2-ج) من الدستور .

وأعد بنك السودان المركزي التعديلات الضرورية للقانون بعد الانفصال ، والتي بموجبها يتكون مجلس الإدارة من سبعة أعضاء برئاسة المحافظ وعضوية نائبين ووكيل وزارة المالية وثلاثة أعضاء يعينهم السيد رئيس الجمهورية .

اختصاصات المجلس وسلطاته :

- (أ) تنظيم سياسة البنك بما يحقق أغراضه، وإدارة شؤونه العامة وأعماله على أسس سليمة .
- (ب) إجازة اللوائح والمنشورات المنظمة لعمل البنك والمؤسسات المالية .
- (ج) إقرار السياسات النقدية وتحديد سياسات سعر الصرف للعملة الوطنية بتوصية من المحافظ .
- (د) تحديد الاحتياطي الذي يحتفظ به البنك من وقت لآخر وفق أحكام القانون (قانون بنك السودان المركزي) .
- (هـ) إنشاء الوظائف بالبنك وإلغائها .
- (و) وضع لوائح شروط خدمة العاملين بالبنك ومحاسبتهم .
- (ز) إجازة الموازنة والحسابات الختامية للبنك .
- (ح) تشكيل لجنة أو لجان دائمة أو مؤقتة وتحديد اختصاصاتها وسلطاتها .
- (ط) إصدار لائحة داخلية لتنظيم أعماله .
- (ظ) أي اختصاصات أو سلطات أخرى تكون لازمة لتحقيق أغراض البنك .

الفصل الثاني - منهجية إعداد الخطة الإستراتيجية 2012-2016

1/2 منهجية إعداد الخطة :

1/1/2 المنهجية :

تم إتباع طريقة التخطيط المزدوج في صياغة مقترح الخطة حيث تم الإستهداء بآراء وموجهات الإدارة العليا ومشاركة جميع قطاعات البنك عبر اللجان القطاعية برئاسة مساعدي المحافظ والتي أفضت إلى الأهداف الإستراتيجية للخطة بعد إجراء تحليل للبيئة الداخلية والخارجية وإستنتاج نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة والمهددات الخارجية .

2/1/2 مراحل إعداد الخطة :

بما ان التخطيط الإستراتيجي إطار فكري متكامل فقد تم إستهداف كل المستويات الإدارية في البنك المركزي للمشاركة في عملية تحليل مناخ العمل الداخلي والخارجي وتقييم القدرات التنافسية وإختيار الإستراتيجيات العامة والفرعية ووضع السياسات والبرامج والخطط والموازنات التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف والغايات والرؤى المنشودة .

وجاء إعداد الخطة الإستراتيجية الخمسية الثانية للبنك وفق المراحل التالية :

تولت إدارة التخطيط الإستراتيجي والإتصال مسؤولية الإعداد للخطة الخمسية ، وسعت إلى تكوين قاعدة بيانات إعتماداً على جهود بعض العاملين بالبنك ، حيث تم تكوين لجان قطاعية برئاسة السادة مساعدي المحافظ وعضوية بعض القياديين والتنفيذيين من قطاعات البنك المختلفة .

تم عقد عدة إجتماعات للجان القطاعات وفرق العمل التحليلية ، وإحتوت على جلسات للعصف الذهني بهدف تحليل بيئة العمل الداخلية والخارجية .

كان نتاج تقارير اللجان القطاعية مجموعة من المعلومات والبيانات التحليلية والتي ساهمت وضع أهداف إستراتيجية لقطاعات البنك المختلفة حيث تم فحصها وتقييمها من قبل إدارة التخطيط الإستراتيجي والإتصال ومن ثم إعادة صياغتها كخطة إستراتيجية للبنك .

2/2 تحليل البيئة الداخلية والخارجية : (SWOT Analysis)

عقدت لجان البنك القطاعية وفرق العمل المتفرعة منها العديد من الاجتماعات تم من خلالها تحليل البيئة الداخلية والخارجية لتحديد جوانب القوة والضعف والفرص والمهددات و المخاطر التي واجهت الخطة الإستراتيجية الخمسية الأولى أو التي يمكن ان تواجه الخطة الخمسية الثانية مستقبلاً، وتم تجميع الأفكار والرؤى من قبل فرق العمل أو المشاركين في الاجتماعات التي تمت برئاسة السادة مساعدي المحافظ، وإستناداً إلى ذلك تم تطوير وتحديد الخيارات الإستراتيجية وذلك على ضوء الأسس والموجهات العامة للخطة الاستراتيجية للدولة .

3/2 أبرز التحديات التي تواجه البنك :

تم من خلال تحليل البيئة الداخلية والخارجية إبراز بعض التحديات التي تواجه البنك خلال فترة الخمس سنوات القادمة في المحاور التالية :

المحور الأول: إدارة السياسة النقدية :

يواجه بنك السودان المركزي في جانب تحقيق أهداف السياسة النقدية العديد من التحديات خلال المرحلة المقبلة ، خاصة والبلاد تمر بظروف مفصلية ، بعد أن تقرر مصير دولة جنوب السودان ، وبالطبع سيواجه البنك بعض التعقيدات في إدارة السيولة مع الضغوط المتوقعة لمقابلة النشاطات الاقتصادية في ظل ظروف عجز الميزانية المتوقعة نتيجةً لفقد جزء كبير من إيرادات البترول ينفصال دولة جنوب السودان بما ينعكس سلباً على ميزان المدفوعات ويؤدي لانخفاض الاحتياطات الرسمية للبلاد والضغط على سعر الصرف .

وأبرز التحديات التي يمكن أن يواجهها بنك السودان المركزي في هذا الجانب تتمثل في الآتي :

- 1- الأزمة المالية العالمية وتداعياتها السالبة على الإستقرار الإقتصادي .
- 2- إندام التوازن الداخلي والخارجي المتمثل في الموازنة العامة والحساب الجاري .
- 3- عدم وضوح الرؤية حول إستكمال الملفات السياسية والإقتصادية المتعلقة مع دولة جنوب السودان .
- 4- مخاطر عدم إيفاء المانحين بالتزاماتهم تجاه السودان خاصة الولايات المتحدة الأمريكية (رفع الحظر) وحرمان السودان من حقوقه في مبادرات إعفاء الديون الخارجية لأسباب سياسية .

- 5- إستمرار تداعيات المحكمة الجنائية الدولية علي السودان .
- 6- ضعف تفاعل المؤسسات الإقتصادية الإقليمية والدولية مع السودان .
- 7- مخاطر عدم تحديث البيانات الخاصة بأوزان سلة السلع التي يحسب عليها مؤشر التضخم .
- 8- عدم التكامل بين الأسواق المالية المختلفة (السوق النقدية ،سوق النقد الأجنبي ، سوق الأوراق المالية) .
- 9- إستمرار الحظر الإقتصادي الأمريكي المعلن علي السودان .
- 10- متابعة تطوير أدوات السياسة النقدية لتناسب الصيرفة الإسلامية .
- 11- إنخفاض حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة .

المحور الثاني : إصدار العملة :

يسعى قطاع الصيرفة والعملة في هذا الإطار إلى ترقية وتطوير الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك لعملائه الى جانب الإهتمام بتوفير إحتياجات الإقتصاد من العملة بالكميات والفئات المناسبة لمقابلة الطلب ، ويمكن حصر أبرز تحديات القطاع في الجوانب التالية :

- 1- رفع مستوى وعى الجمهور للتعامل مع العملة .
- 2- خفض مخاطر تزيف وتزوير العملة .
- 3- المحافظة علي جودة أوراق العملة في التداول .

المحور الثالث : محور تنمية الجهاز المصرفي وتطوير نظم الدفع :

تمثل أبرز التحديات التي تواجه هذا القطاع في الآتى:

أولاً: في مجال الجهاز المصرفي :

- 1- إكمال الإطار الرقابي والتنسيق بين المصارف والمؤسسات المالية .
- 2- إلزام البنوك بتطبيق قواعد الضبط المؤسسي وكافة الموجهات الصادرة عن البنك المركزي .
- 3- العمل على رفع الوعي المصرفي والتقني وتحقيق الإنتشار الجغرافي .
- 4- العمل في إطار توجه الدولة في توسيع رقعة التمويل الصغير والأصغر والصيرفة الإجتماعية لتخفيف حدة الفقر .

5- مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب .

6- مواجهة تداعيات انفصال دولة جنوب السودان .

ثانياً : في مجال نظم الدفع :

1- تقليل المخاطر المتعلقة بتشغيل نظم الدفع .

2- تطوير النظم المصرفية والتقنية وتعزيز كفاءتها .

المحور الرابع : رأس المال البشري :

يتمتع بنك السودان المركزي بكوادر مصرفية تم تأهيلها بمهنية عالية وبشكل يتناسب وطبيعة العمل الحيوي والدقيق الذي يقوم به ، حيث عمل البنك على أن يكون مؤهلاً لإستقلاليته كبنك مركزي وسعى لتوفير الكوادر المناسبة ، وعمل على تدريبها ، كما عمل على المحافظة على هذه الكوادر ، وتهيئة بيئة عمل صالحة وتقديم افضل الخدمات ولذلك فإن البنك يواجه بعض التحديات المتعلقة بهذا الجانب وهي تتمثل في الآتي :

1- مواجهة مخاطر تسرب بعض الكفاءات بالبنك للخارج .

2- توفير مناخ تنظيمي ومسارات وظيفية فعالة مرتبطة بالمهام الأساسية للبنك .

3- مواكبة المستجدات في المعايير العالمية والإسلامية لإدارة النظام المحاسبي للبنك .

4- تنفيذ خطط التوسع والانتشار الافقي والرأسي للبنك .

5- تأهيل القياديين بالبنك لممارسة دور قيادي يتميز بالريادة والمبادرة والتجديد .

المحور الخامس : تقنية المعلومات :

يولى البنك تحديث التقنية اهتماماً كبيراً وذلك من خلال اكمال مشاريع البنية التحتية وحلول الأعمال المضمنة في رؤيته الاستراتيجية (أفاق التقنية) حيث نتج منها إنشاء بنية تحتية على مستوى عالي من الكفاءة وتطبيق أنظمة لأتمتة المهام اليدوية تغطي معظم مجالات العمل بالبنك ، وأكبر التحديات التي تواجه البنك في ذلك تتمثل في الآتي :

1- استمرار تأهيل كوادر التقنية لمواكبة التغيرات المتسارعة وتدريب بقية العاملين على الاستخدام الأمثل

للتقنية .

2- إكمال إنشاء وتطوير وتحديث وحماية البنية التحتية والنظم التقنية بالبنك لتعظيم الفائدة منها وحمايتها من المخاطر المتطورة.

3- الحظر الأمريكي الذي يؤدي لتعقيد وتأخير وزيادة تكلفة الحصول على المعدات والأنظمة والتراخيص المرتبطة بها إذ أن غالبية هذه المنتجات وأجودها ذات منشأ أمريكي.

الفصل الثالث - الرؤيا ، الرسالة ، القيم الجوهرية

استمدت هذه الخطة دعائمها الأساسية من موجحات القطاع الاقتصادي للخطة القومية الشاملة ربع القرنية بالإضافة إلى موجحات الخطة الإستراتيجية الخمسية الثانية للدولة ، ومن ثم تمت صياغة الرؤيا والرسالة الخاصة بالبنك مع وضع قيم جوهرية ليلتزم بها العاملون بالبنك في عملهم لتحقيق الأهداف المنشودة بقناعة ومهنية والتزام وذلك إستنادا إلى رؤية الأجهزة القيادية بالبنك .

1/3 رؤيتنا :

(أن تكون لنا الريادة والتميز على البنوك المركزية إقليمياً ودولياً في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ويعزز الثقة العالمية في مصداقيتنا المصرفية) .

2/3 رسالتنا :

1. المحافظة على الاستقرار النقدي من خلال سياسة نقدية فعالة .
2. ضمان سلامة وتطوير الجهاز المصرفي من خلال تطبيق رقابة مصرفية فعالة .
3. بذل الجهود اللازمة لدعم الثقة ونشر المعرفة المصرفية .
4. المساهمة في توفير بيئة إستثمار جاذبة .

3/3 قيمنا الجوهرية :

نلتزم بالقيم التالية لنؤدي عملنا بإخلاص وتفان ولنكون قدوة للآخرين :

1. ترسيخ روح الانتماء .
2. تعزيز مبادئ الأمانة والمصداقية والشفافية .
3. العمل بمهنية عالية وتميز .
4. الفعالية والكفاءة .
5. العمل بروح الفريق .

الفصل الرابع - الأهداف الإستراتيجية 2012-2016

1/4 الأهداف الإستراتيجية الوطنية للدولة :

1. التعدد والتنوع فى توزيع قطبيات التنمية الإستثمارية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة المتوازنة ، وإستيعاب الشراكات الإستراتيجية الداخلية والخارجية فى مشروعات النهضة الزراعية والصناعية .
2. توطين الحاجات الأساسية المستوردة أو المطلوبة من الخارج وتحقيق مستوى الإكفاء الذاتى .
3. خفض معدلات الفقر على المدى القريب والمتوسط .
4. توسيع فرص الإستثمار الخارجى والعمل على إزالة معوقاته .
5. وضع التحولات اللازمة للأزمات المالية العالمية .
6. رفع معدلات مساهمة القطاع الخاص فى التنمية الإقتصادية .

2/4 الأهداف الإستراتيجية للبنك :

وفقاً للمهام الموكلة لبنك السودان المركزى بموجب قانونه تمثل أهدافه الإستراتيجية فى :

1. تعزيز دور البنك كبنك للحكومة ومستشاراً لها وتقديم خدمات مصرفية مميزة للوحدات الحكومية .
2. إستقطاب الموارد والمدخرات وإعادة تخصيصها لزيادة معدلات الإنتاج فى القطاع الزراعى والصناعى وقطاع الصادر بالتركيز على سلع البرنامج الثلاثى .
3. الإهتمام ببرامج التنمية الإجتماعية ومحاربة الفقر والتوسع فى التمويل الأصغر .
4. المساهمة فى تحقيق التوازن الداخلى والخارجى للإقتصاد الوطنى والعمل على إستقرار النظام النقدى والمصرفى .
5. المساهمة فى توفير بيئة إستثمارية جاذبة لرؤوس الأموال المحلية والأجنبية .
6. التوسع فى مجالات التقنية المصرفية ومواكبة واحداث تطور حقيقى فى أنظمة الدفع مع ضمان سلامتها وأمنها .

الاهداف الاستراتيجية للقطاعات :

أولاً: قطاع الإقتصاد والسياسات :

1. تحقيق الإستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق واستدامة الإستقرار الإقتصادي .
2. المحافظة على إستقرار سعر صرف العملة الوطنية .
3. النزول بمعدل التضخم الى رقم أحادى .
4. إستقطاب الموارد و المدخرات و إعادة تخصيصها لزيادة معدلات الإنتاج بالتركيز على سلع البرنامج الثلاثى .
5. بناء إحتياطيات مقدرة و متنوعة من النقد الأجنبي وإدارتها بفعالية .
6. تحسين جودة الإحصاءات و تطوير البحث العلمي و نشر الوعي المصرفى والمالى .
7. الإفتاح علي العالم و تنشيط و تفعيل العلاقات الإقتصادية مع المنظمات و التكتلات الإقليمية والدولية .

ثانياً : قطاع المؤسسات المالية والنظم :

1. تطوير و ترقية الأداء بالمصارف و المؤسسات المالية و بناء قدرات العاملين بها .
2. تحقيق ملاءة مالية تتسق مع المستويات العالمية .
3. العمل على زيادة الوعي المصرفى و الانتشار الجغرافى للخدمات المصرفية .
4. تعميق إسلام الجهاز المصرفى و المحافظة على الهوية المصرفية الإسلامية .
5. العمل على تطبيق إستراتيجية البنك فى مجال التمويل الأصغر من خلال التوسع فى انشاء مؤسسات التمويل الأصغر و خلق بيئة مشجعة له .
6. التوسع المصرفى و مواصلة الجهود المشتركة فى مجال تخفيف حدة الفقر .
7. تطوير الوسائل و الأنظمة الرقابية على الجهاز المصرفى و المؤسسات المالية التى تمارس جزءاً من العمل المصرفى .
8. استكمال العمل بمشاريع التقنية المصرفية كمشروع الهاثف النقال و تطوير نظام سراج بالإضافة الى إصدار قانون نظم الدفع .

ثالثاً: قطاع الإدارة والخدمات :

1. توفير وإعداد الكوادر البشرية المصرفية وتأهيلها وتمكينها للاسهام في العمل بكفاءة ومهنية واقتدار والحفاظة عليها .
2. تقوية الهياكل التنظيمية بما يمكن من تحقيق أهداف و أغراض البنك .
3. تطبيق المعايير الحاسبية وإستخدام أفضل الممارسات العالمية في الإدارة المالية .
4. تهيئة بيئة العمل وتقديم الدعم والمساندة لتحقيق الإستغلال الأمثل لأصول وموارد البنك .
5. توسيع دائرة استخدام الأنظمة وتكاملها والاستخدام الامثل لها بما يساعد على تحسين مستوى الاداء في البنك وتحقيق اهدافه .
6. إكمال إنشاء وتطوير وحماية البنية التحتية والنظم التقنية بالبنك .

رابعاً : قطاع الصيرفة والعملة :

1. توفير مخزون كافي من العملة بالتركيبة الفئوية المثلي .
2. الإرتقاء بمستوي جودة العملة ونظافتها .
3. تأمين سلامة العملة الوطنية .
4. تبسيط الإجراءات وتحسين نوعية الخدمات المصرفية المقدمة .
5. العمل مع وزارة المالية لتطبيق نظام الخزينة الواحدة .

خامساً : قطاع مكتب المحافظ :

1. رفع مستوى الفكر الإستراتيجي بالبنك وتطوير آليات تطبيقه .
2. تطوير الأطر القانونية للبنك المركزي ، ومواكبة التعديلات القانونية التي تتطلبها المرحلة القادمة .
3. تطوير وسائل الإتصال والوصول إلى مستوى الإدارة الإلكترونية .
4. توسيع مجالات عمل فروع بنك السودان المركزي وتفعيل دورها بالولايات .
5. إستخدام البرامج الالكترونية في مجال المراجعة .

6. مواكبة التطورات المهنية في مجال المراجعة بتبنى معايير المراجعة العالمية والمراجعة المستندة على المخاطر.
7. المساهمة في معالجة قضايا الديون الخارجية والحفاظة على مستوى السلامة والإستدامة .
8. رفع القدرات في مجال تحليل استدامة الدين والتمويل .